آراء في واقع حقوق الانسان العراقي

تحسن ملحوظ في الحقوق تشوبه ممارسات الماضي!

تأسست بعد سقوط النظام السابق، منظمات وجمعيات عراقية معنية بحقوق الانسان، وباشرت مهمتها النبيلة في الدفاع عن حقوق الانسان العراقي والدعوة لنشر مبادئ حقوق الانسان ورصد الانتهاكات والخروقات واشتراك المئات من العراقيين في دورات عن مراقبة حقوق الانسان ونشر ثقافتها كما استحدثت ادارة الدولة وزارة لحقوق الانسان، ومع كل ذلك فان حرمان الانسان العراقي من حقوقه وحرياته الاساسية ما زال ماثلاً ومعيشاً على نحو مؤلم، ورأينا ان نقف على رأي بعض المختصين المعنيين بقضية حقوق الانسان العراقي الان.

بغداد / علي المالكي

استهجان وتفاؤل

استهجن الاستاذ المحامي صلاح محسن صلال العضو المؤسس لجمعية حقوق الانسان ورئيس جمعية مراقبة حقوق الانسان، اوضاع حقوق الانسان في العراق وقال:

(تشهد الساحة العراقية في الوقت الراهن تطورات مهمة اهمها اتساع نطاق المشاركة في العملية السياسية، وهذا بدوره سوف ينعكس ايجابيا على مجمل الحياة في المجتمع العراقي، وهذا سوف ينتج معادلة تتجه اتجاهاً طردياً نحو انخفاض عدد حالات الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان واهمها (الحق في الحياة) والذي يشهد في الفترة الراهنة انتهاكات خطيرة وغير مبررة لهذا الحق المقدس، اذ بلغ عدد الضحايا (٣٠) الف ضحية حسب ما اوردته احدى وكالات الانباء العالمية، وهذا لا ينسينا الانتهاكات التي تتعرض لها بقية حقوق الانسان مثل الحق في مستوى معيشي يتناسب مع موارد الدولة الاقتصادية لمواطن يعيش في بلد غني كالعراق. ونحن من خلال عملنا في مجال حقوق الانسان، وضعنا في مواقف حرجة امام العوائل المتعففة المجروحة في صميم كرامتها الانسانية، ولعل الاسباب في ذلك كثيرة وليست وليدة الظرف الراهن، وانما هي مجموعة تراكمات لعقود طويلة من السياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومات التي تعاقبت على ادارة العراق واذا كان (لكل فرد الحق في الحياة الحرية وسلامة شخصه) فلكم ان تتخيلوا الحجم الهائل للخروقات فاية حياة مع النقص الكبير في الخدمات، الدخل الضئيل للعائلة، والبطالة المتفشية، وانعدام الامن والذي بدوره ينعكس على حقوق شرائح كبيرة من المجتمع (النساء والاطفال وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة).

ويراجع منظمتنا يوميا العديد من العوائل التي لا يتوفر لها الحد الادنى من السكن الملائم، والغذاء الكافي، وكذلك تراجعنا عوائل لديها اطفال مصابون بامراض يتعذر علاجهم في مستشفيات البلد وهم بحاجة ملحة الى سرعة المعالجة. كما اننا ونحن نستعرض الانتهاكات لا يفوتنا ان نشير الى الزيارات الميدانية التي تقوم بها منظمتنا الى المواقف والسجون في محافظة بابل والتي تشهد تحسناً ملحوظاً في مستوى الخدمات التي تقدمها ادارات هذه السجون والمواقف للنزلاء.مع وجود اخطاء قد لا ترتقي الى ما اشرنا اليه سابقا ونامل ان يتطور هذا التعاون في مجال حقوق الانسان مع الجهات المعنية لبناء عراق حر ديمقراطي يحترم حقوق الانسان ويعترف بهذه الحقوق ويعمل على تطبيقها وذلك من خلال القانون والمؤسسات".

استلاب دائم

يقول الاستاذ حازم الصافي المستشار الثقافي لمؤسسات المجتمع المدني في محافظة بابل: بأن السمة المهيمنة على الانتهاكات بعد ٩/٤/ ٢٠٠٣ انها انتهاكات منظمة ومجدولة/ ويمكن قراءتها احصائيا في حين ان الانتهاكات قبل ذلك التاريخ كانت تتم تحت ستار من التعتيم السياسي والاعلامي، وعلى سبيل المثال اقف مذهولا امام (١٧) الف ضحية ارهاب متنوع، وهو رقم كاف لحث ناشطي حقوق الانسان على تفجير ثورة في مجال المطالبة لحماية حقوق الانسان العراقي من الانتهاكات المنظمة، انه انتهاك قانوني يرتكب باشكال مختلفة، عشرات المعتقلين منهم بلا تهم، وعشرات المعتقلين ممن صدرت بحقهم مذكرات افراج ولكنها لم تنفذ بسبب عطب المؤسسة القضائية الظاهر للعيان.وارى ان الانسان العراقي واقع تحت اشكال من القهر والتعسف تبدأ من رحم امه حتى وصوله الى قبره، وارى ان الحكومات العراقية قد صممت باذان لا تجيد الاستماع الى اصوات المدافعين عن حقوق الانسان، اعتصم امام أي مؤسسة ترى انها تنتهك حقوق الانسان وصرح عبر القنوات الاعلامية ولا تعطى اية اهمية للجانب السياسي.

حقوق المرأة

وقالت المهندسة سوسن البراك الناشطة في الحركة النسوية وحقوق الانسان (ان الانتهاكات موجودة في كل زمان ومكان الا انه يمكن الحد من الانتهاكات من خلال توعية وتثقيف المجتمع بمعنى حقوق الانسان، وحقوق المرأة سواء كان ذلك في التشريعات القانونية او السماوية وعدم استقرار وضع الدولة على مدى ثلاثة اعوام بعد التحرير ساهم في خلق حالة من الفوضى بحيث اصبحت القوانين مرحلية وشخصية تصدر من الشخص الاعلى في الوزارة او صانع القرار. موضوع الرعاية الاجتماعية صرف الرواتب للنساء اما شابات ارامل او نساء كبيرات في السن نلاحظ التاخير في دفع الرواتب جعل الكثير منهن يتجهن الى طرق اخرى لسد رمق العيش. خذ مثلا توزيع صكوك البطاقة التموينية، فنلاحظ وجود (طابور) طويل من النساء لا يستطعن الدخول لتسلم المبلغ مما جعلهن عرضة للاهانة والتحرش في الشارع وكان الاجدر بالدولة ان تجد طريقة انسب كرامة للانسان والمراة بالذات. ثم هناك النساء اللواتي يراجعن السجون ليسألن عن اولادهن او ازواجهن المعتقلين وهن اما كبيرات السن او نساء يحملن اطفالهن معهن، طريقة التعامل معهن غير لائقة. البطالة المتفشية بين النساء جعلتهن يمارسن مهناً لا تليق بهن.

رأي صحفي

يقول الصحفي عباس خليل ان العراق اليوم يعيش في وضع صعب وكانه في معركة، ونحن نعرف ان المعركة هي القانون الاصعب في الحياة. الانسان العراقي مهدد في الشارع والبيت وفي دائرته بل حتى في اماكن العبادة لا يعرف في أي لحظة تتطاير اشلاؤه ولا يعرف عن مصيره شيئا نتيجة الفوضى التي يعيشها في الهجمة الشرسة التي تقودها قوى ظلامية كافرة لا تمت للانسان والاسلام والاديان السماوية ومبادئ حقوق الانسان بصلة وانا كصحفي رغم الحالة التي توضح بان حالة من الحرية الصحفية قد توفرت من خلال كثرة الصحف والاذاعات والفضائيات لتدلو كل واحدة بدلوها واصبح هذا الانسان والاكثرية منه يستمع ويؤمن بما يقرأ له لذلك تجده مثل ريشة في مهب الريح.

والاجدر ان نعمل على تعزيز صحافة انسانية وطنية يكون فيها الانسان هو القيمة العليا.

واقع منظمات المجتمع المدني في السماوة

محل صغير وهاتف نقال وأفراد العائلة!

السماوة / عدنان دهيرب

تعد منظمات المجتمع المدني من الاركان الرئيسة لبناء المجتمع الديمقراطي فاذا ما كان حضورها فاعلا فان بذور النمو والتطور سيكون ايجابياً ويحقق الاهداف التي تسهم بارتقاء المجتمع والدولة.

هذه المنظمة في محافظة المثنى او تلك والتي بلغت منظمات المجتمع المدني اكثر من ٧٠ منظمة وجمعية ورابطة واتحاد منظمات لا تعمل احيانا وفق اهدافها بل هي مجرد لافتات مثبتة وربما هي منظمات وهمية او انها محال للتصوير والتسجيلات قام اصحابها بتسجيل افراد عوائلهم لتعلن عن حضورها بلافتة ورقم هاتف وموبايل ومن ثم التنسيق مع المنظمات الاجنبية من خلال المترجم او المنسق العراقي الذي يتقاسم المبلغ معهم لتنفيذ ورشة عمل صورية. وقد كشف عدد من رؤساء هذه الجمعيات في مدينة السماوة لـ(المدى) عن ارقام مبالغ واساليب هذه الروابط والجمعيات في الاستحواذ عليها دون عمل وهدف حقيقي.

يقول السيد رسول راضي رئيس منظمات المجتمع المدني في محافظة المثنى : ان عدم وجود الضوابط وعدم سن قانون لمنظمات المجتمع المدني ادى الى ظهور الكثير من الحالات المرضية وهذه الظاهرة عمت العراق كله وليس في محافظة المثنى فقط. حيث ان آخر احصائية مسجلة لدى وزارة التخطيط بلغت ستة الاف منظمة.. الفاعلة والعاملة منها لاتتجاوز العشرات والباقي اسم على غير مسمى ينتظر اقتناص الفرص من هنا وهناك لتحقيق اهداف شخصية مادية او معنوية وهذه المنظمات اخذ عليها تعهد بانها غير سياسية ولا توظف اموالها لدعم الاحزاب السياسية ولا تعمل على كسب الارباح ولا تدعو الى التفرقة العنصرية.

فيما اكد السيد كاظم الحناوي نائب رئيس جمعية الاعلاميين الاكاديميين ان معظم العاملين في منظمات المجتمع المدني لا يفقهون طبيعة عملهم ودورهم المهم في النهوض بالواقع المتخلف الذي يعيشه البلد.

جسور العلاقة

وترى السيدة بدور الياسري رئيسة مؤسسة المرأة الحرة ان منظمات المجتمع المدني لم تؤد دورها ولم تظهر بصورة واضحة للعيان. والواجب يقضي ان تكون هذه المنظمات جسوراً بين الحكومة والشعب هذا لم يحدث ابداً. والدليل ان بعض المنظمات عندما تحاول التقرب من الدوائر ياتي الرد سلبيا في معظم الاحيان وذلك لعدم دراية هذه الدوائر بالدور الحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني، وذلك لما لاحظوه من دور سلبي لبعض المنظمات ذلك ان بعض هذه المنظمات تحولت الى مؤسسات تجارية ومكاتب ومقاولات.

واضافت ان بعض المنظمات تمارس ارهاباً جديداً يتمثل بامتصاص الاموال باسم العراقيين وباسم الديمقراطية دون مراقب. حيث تحث احياناً اتفاقات مع المندوبين او المترجمين العراقيين في المنظمات الدولية المانحة لتنفيذ الورش بتقييم المبلغ الممنوح لتلك المنظمة.

واكدت على ضرورة تسجيل المنظمات الناشطة ومراقبة عمل الورش من قبل منظمات مجتمع مدني اخرى بالاضافة الى ممثل تلك المنظمات المانحة في المحافظة.

وقالت ان احدى المنظمات تسلمت (١٨) الف دولار للتثقيف حول الوطنية ولمدة شهر واحد فقط. والتثقيف حول البرلمان لمدة اسبوع بمبلغ ثمانية الاف دولار.

واكد السيد عمار حبيب المدني ممثل وزارة مؤسسات المجتمع المدني في المثنى والديوانية ان هذه المنظمات كثيرة ومتنوعة من حيث الاختصاص والتسميات ومنها ما هو فاعل وحقيقي ومعروفة من قبل الشارع السماوي. والكثير منها غير فاعل وان السبب في ذلك يعود الى ضعف الخبرة الفنية والعملية. والشيء المستغرب ان هناك تنافسا كبيرا بين المنظمات غير انه تنافس سلبي اكثر منه ايجابي وبالتالي فان هذا الواقع قد يخلق فجوة حقيقية بين هذه المؤسسات والمجتمع.

تجربة جديدة

فيما يرى السيد محمد البحار رئيس اتحاد نقابات العمال في المثنى ان هذه التجربة جديدة على المجتمع ولذلك فقد خضعت الى اجتهادات المستفيدين. وبدأ الجميع بفتح دكاكين سميت منظمات وللاسف الشديد سجلت في وزارة التخطيط او وزارة منظمات المجتمع المدني بلا ادنى اشراف على تاسيسها وعدد منتسبيها حيث وصلت في المحافظة الى اكثر من ٦٠ منظمة من دون فاعلية ولا دور يذكر لمعظمها.

مجرد اسماء

وانتقد السيد صادق الموسوي ناشط في مجال حقوق الانسان عمل معظم المنظمات وقال: معظمها بمجرد اسماء وهمية لا تملك غير الاسم وموقع (الايميل) وهاتف وتصل الى المنظمات العالمية المانحة التي تدعم منظمات المجتمع بعلاقات شخصية مع العراقيين العاملين فيها. بحجة تنفيذ مشاريع والحقيقة ان المنظمة ليس لها حضور بل ليس لها مقر وحصلت خلال الفترة السابقة في مجال التثقيف حول الانتخابات والدستور على مبالغ كبيرة وبعض المنظمات حصلت على نفس البرنامج او الموضوع من اكثر من جهة مانحة. فمثلاً حصلت احدى المنظمات على ثلاث منح من جهات متنوعة على نفس ورشة العمل.واضاف ان بعض هذه الورش كانت على شكل تجمع لبعض الاصدقاء في بيت او مكان محدد وقامت بتصويرهم وارسلت هذه الصو الى المنظمات المانحة لبيان عملهم من خلال الصور!

واشار الى ان هناك عشر منظمات في السماوة تنتمي الى جهة واحدة لكن باسماء وارقام مختلفة وقد تسلمت مبالغ كبيرة لتأثيث هذه المنظمات وبحكم صغر المدينة فان لدينا معلومات حول هذه المنظمات التي ينتمي قسم منها الى احزاب او تابعة الى مؤسسات خيرية او انها عبارة عن محال استديو للتصوير او التسجيلات وقد منحت رقم هاتف المحال ومكانه.

مديرة مركز المجتمع المدني في جنوب الوسط لـ(المدى):

هناك أزمة ثقة بين المواطنين والمنظمات

بابل / مكتب المدى

لالقاء الضوء على عمل منظمات المجتمع المدني في جنوب الوسط العراقي التقينا السيدة سحر يحيى الزبيدي مديرة مركز متخصص في هذا المجال وكان لنا معها هذا الحوار:

❖متى بدأ عمل المركز؟

. بدأ المركز عمله بداية عام ٢٠٠٥ وخلال عام من نشأته بدأ يستقطب منظمات المجتمع المدني لمحافظات جنوب الوسط وكانت الخطوات الاولى من خلال الورش والدورات والفعاليات والندوات والذي لمسناه خلال عام ان بعض المنظمات استمرت بالعمل معنا وبنت قاعدة قوية لمنظماتها من خلال دورها وهيكلة المنظمة الصحيحة من خلال نظام اداري وقانوني ومحاسبي واثبتت حضورها الجماهيري وجدنا ايضا ان قسما من المنظمات التي تعاملنا معها غابت عن العمل الجماهيري الذي لمسناه ان حوالي ٣٠٪ من المنظمات هو فعلاً منظمات لها قاعدة وتعمل بصورة جيدة ورائعة.

اعتقد ان البعض من منظمات المجتمع المدني غير مدركة لطبيعة عملها وان قسما منها اختفت وقسماً من اعضاء منظمات اخرى شكلت منظمات جديدة وهناك ازمة ثقة بين منظمات المجتمع المدني.

❖هل هناك متابعة للمنظمات التي تحصل على منح؟

. هناك متابعة ميدانية وتقييم للبرنامج الذي تمنح له المبالغ يقوم اعضاء من مركزنا بتقييم المشروع من جميع النواحي. ويقدمون التقارير واذا ثبت أي تقصير في المشروع يقتطع جزءاً من الاموال المخصصة وقد طبقنا هذا على الكثير من المشاريع والبرامج، هدفنا اشعار المنظمة بضرورة القيام بالمشروع او البرنامج كاملاً وبدون نقص.

هناك الكثير من الشكاوى على الاقسام من ناحية المنح للمشاريع، السبب؟

. لدينا اقسام عديدة من المركز وكل قسم يتعاون مع المنظمات القريبة من عمله، ان كل مشروع يتشكل يدرس برنامجه مع المنظمة ويدقق ويعدل ونرسله الى بغداد هي الجهة التي تقر المشاريع المخصصة لنا في كل شهر من ٩-١٠ مشاريع شهريا وتتم في بغداد دراسة المشاريع ومفاضلتها بطريقة ديمقراطية مثلاً مشاريع جنوب الوسط تقوم بتدقيقها واقرارها من قبل اعضاء من كردستان او بغداد أي من غير اقليمنا ويضعون درجات ويقومون بتوجيه المشاريع التي تقبل ومن حقهم اعادة كتابتها وتقديمها، المفروض بالمنظمة والجمعية المقدمة للمشاريع متابعة مشاريعها ومعرفة الملاحظات التي سجلت عليها لغرض مراجعتها.

❖الرشاوى والمنظمات الوهمية، هل توجد حالات فساد في منظماتكم؟

. نعمل في مركزنا على التدقيق في هذا الموضوع، لا يقبل انتساب اية منظمة للمركز اذا لم يكن لديها رقم وشهادة التسجيل في وزارة التخطيط او مكتب منظمات المجتمع المدني التابع لمجلس الوزراء، مع مستمسكات ضرورية اخرى.

وعندما تقدم منحة لمنظمة ما تقوم بزيارات ميدانية لموقع المنظمة وندقق سجلاتها واضابيرها.

❖هناك اتهام لبعض من موظفي المركز بأخذ رشاوى مالية من اجل تسهيل عمل منظمة من المنظمات، اقول ان الامر بمساعدة المنظمات لقاء تسهيل حصول المنظمة على منحة؟

. ضحكت السيدة سحر الزبيدي وقالت سمعنا كثيرا حول هذا الموضوع وقدموا لي ايضا رشاوى ولكن سياسة المركز لا تسمح بمثل هذا. وان بعضا من موظفي المركز يخبرونني بتعرضهم لضغوط والجمعيات بمنحة ليس من اختصاصنا بل من العاصمة ولا يوجد احد منا يتحكم بمشاريع المحافظة.

ان بعض من منظمات المجتمع المدني التي تقدم برنامج المشاريع وعندما لم تحصل على مشروع تبدأ حملة الاخبار المضادة.

نعمل من اجل مّد جسور المحبة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني من اجل بناء منظمات المجتمع المدني من اجل بناء منظمات تخدم المجتمع ان البعض من المواطنين لا يفهم طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني انها ليست فقط منح ومشاريع انها اكبر من ذلك انها العمل من اجل عراق ديمقراطي موحد وجديد تماماً.